WFP
برنامج الأغذية العالمي
wfp.org/ar

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى
روما، 20-23 فبراير/شباط 2017

التوزيع: عام
التاريخ: 20 فبراير/شباط 2017
اللغة الأصلية: الإنكليزية
** أعيد إصدارها لأسباب فنية.*

البند 4 من جدول الأعمال
WFP/EB.1/2017/4-B/Rev.1*
قضايا السياسات

للموافقة

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (http://executiveboard.wfp.org).

السياسة البيئية

موجز تنفيذي

يتبنى برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) رؤية خطة عام 2030 لعالم خالٍ من الجوع في سياق تنمية مستدامة منصفة اجتماعياً ومسؤولة بيئيا. ويعترف **البرنامج** بأن الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لأهداف التنمية المستدامة التي حددتها الخطة هي أبعاد مترابطة ويجب أن تتجلى جميعاً باستمرار في عمله.

ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع نظماً إيكولوجية طبيعية سليمة واستخداماً مستداماً للموارد الطبيعية. ويتكبد كثير من السكان المحرومين من الأمن الغذائي عواقب تدهور الأراضي والغابات، وندرة المياه، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث التربة والمياه والهواء، وعدم إدارة النفايات. وتؤثر هذه العوامل البيئية على صحة الإنسان وتحد من توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستخدامها واستقرارها.

وتماشياً مع التزامات **البرنامج** ومتطلبات الجهات المانحة، تنطلق هذه السياسة من الدروس المستفادة من الخبرة المكتسبة وتسعى إلى سد فجوة في إطار سياسات **البرنامج** عن طريق دمج الاعتبارات البيئية دمجاً منهجياً في الأعمال التي يضطلع بها من أجل معالجة الجوع. وتنطلق السياسة من التقدم الذي تحقق حتى الآن وتكمّل النظر المستمر في الشواغل الاجتماعية.

ومن شأن وضع سياسة بيئية سليمة على أساس نُظم تستجيب باستمرار للمخاطر وفرص البيئية من أجل التحسين أن تتيح **للبرنامج** فرصاً أفضل للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الجوع.

وتنصب السياسة على آليات تحديد المخاطر البيئية وتجنبها ومعالجتها وإدارتها في تدخلات **البرنامج**، بينما تعترف بأن أنشطة المساعدة الغذائية التي يضطلع بها **البرنامج** يمكن أن تعود بمنافع بيئية. وسوف يواصل **البرنامج** تحقيق تلك المنافع في الوقت الذي يسعى فيه إلى تجنب أي أضرار.

وهذه السياسة التي تسترشد بمجموعة من المبادئ الجامعة، ستدعم **البرنامج** في تحقيق: 1) التعزيز التدريجي للاستدامة البيئية في الأنشطة والعمليات؛ 2) حماية البيئة؛ 3) زيادة كفاءة الموارد والتقليل إلى أدنى حد من بصمته الكربونية؛ 4) مواءمة إجراءاته مع الممارسات الدولية السليمة والمعايير العالمية للاستدامة البيئية؛ 5) تعزيز قدرة الشركاء على تخطيط أنشطة سليمة بيئياً وتنفيذها من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد Kenn Crossley
نائب مدير
شعبة المساعدة التقنية وتعزيز قدرات البلدان
هاتف: 066513-2964

السيد Philip Ward
مدير
شعبة الخدمات الإدارية
هاتف: 066513-2917

وتُلزم السياسة **البرنامج** باستحداث أدوات تخطيط وتنفيذ تُحددها وثائق إرشادية منفصلة:

- معايير بيئية توضح تدابير الحماية الأساسية والحد الأدنى من التوقعات؛
- عملية فرز وتصنيف لتحديد المخاطر البيئية وإدارتها؛
- نظام للإدارة البيئية متسق مع المعيار الدولي ISO 14001.[1]

ويؤثر نهج **البرنامج** حيال المساءلة البيئية على أنشطة البرامج والعمليات الداخلية على حد سواء. ويشمل هذا النهج أنشطة إنسانية في حالات الطوارئ وأنشطة إنمائية على الأجل الأطول. وسوف تشكِّل المرونة في التعامل مع الطلبات التشغيلية المتباينة جزءاً لا يتجزأ من إجراءات التنفيذ.

وسوف يتطلب دمج البُعد البيئي للتنمية المستدامة في إجراءات **البرنامج** المزيد من الموارد والتدريب. وستُدمج المعايير البيئية في العمليات المؤسسية ذات الصلة وفي التخطيط الاستراتيجي القطري. وسيجري دعم كل عمليات **البرنامج** والمقر العالمي في تحديد المخاطر البيئية وتصنيفها وإدارتها. وستسعى تدابير الاستعداد وإجراءات التشغيل الموحَّدة إلى توقع الآثار البيئية المترتبة على عمليات الطوارئ والتقليل إلى أدنى حد منها. وسيُعنى نظام للإدارة البيئية بالقرارات اليومية المتصلة بالمرافق وخدمات الدعم. وسيجري دمج المساءلة البيئية في آليات **البرنامج** بشأن الرصد والتقييم والإبلاغ.

وتؤكد السياسة الحاجة إلى التعاون وتأخذ في الحسبان السياسات والخطوط التوجيهية التي لدى الشركاء الرئيسيين **للبرنامج**، بما في ذلك الجهات المانحة والصناديق المتعددة الأطراف. وسيستفيد تنفيذ السياسة من العمل مع المورِّدين والشركاء المتعاونين وسائر المنظمات الإنسانية ومؤسسات الأمم المتحدة. وتحل هذه السياسة محل سياسة عام 1998 المعنونة "برنامج الأغذية العالمي والبيئة".[2]

مشروع القرار*

يوافق المجلس على "السياسة البيئية" (WFP/EB.1/2017/4-B/Rev.1*).

[1] تُدير هذا المعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وهو مُستخدم في أكثر من 300 000 منظمة في مختلف أرجاء العالم.

[2] الوثيقة WFP/EB.3/98/3.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

عرض عام

1- يتطلب تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع نظماً إيكولوجية طبيعية سليمة واستخداماً مستداماً للموارد الطبيعية. ويتحمَّل كثير من السكان المحرومين من الأمن الغذائي عواقب تدهور الأراضي والغابات، وندرة المياه، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث التربة والمياه والهواء، وعدم إدارة النفايات. وتؤثر هذه العوامل البيئية على صحة الإنسان وتحد من توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستخدامها واستقرارها.

2- وحدَّد **البرنامج** نهجه بشأن الاستدامة البيئية لأول مرة في وثيقة "برنامج الأغذية العالمي والبيئة" التي صدرت في عام 1998.[2] وبات من الضروري في أعقاب ما استجد من تطورات عالمية وداخلية منذ ذلك الحين إعادة النظر في هذا النهج ومواءمته مع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021) ومع المعايير الدولية الراهنة ومعايير الأمم المتحدة. وتستفيد هذه السياسة من تجربة سياسة "برنامج الأغذية العالمي والبيئة" وتحل محلها.

3- ويلتزم **البرنامج** بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،[3] ويعطي الأولوية للهدف 2 المتعلق بالقضاء على الجوع، والهدف 17 المتعلق بإرساء الشراكات لدعم تنفيذ سائر أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف التي تشمل اعتبارات الاستدامة البيئية.

4- ويؤكد **البرنامج** أهمية إدارة الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطته البرامجية والداخلية بطريقة منسقة، على النحو المحدد في إطار النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة لعام 2011،[4] وتركز هذه السياسة على الاستدامة البيئية، وتكمِّل سياسات **البرنامج** وممارساته القائمة المتصلة بالاستدامة الاجتماعية.

5- وترتبط السياسة البيئية **للبرنامج** بسياسته إزاء تغير المناخ وتكمّلها،[5] التي تحدد سبل مساهمته في الجهود الوطنية والعالمية الرامية إلى الحيلولة دون أن يؤدي تغير المناخ إلى تقويض العمل المبذول للقضاء على الجوع. وتُعالج سياسة تغيُّر المناخ أثر البيئة على الأمن الغذائي والتغذوي للمستفيدين من **البرنامج**، بينما تتصدى السياسة البيئية لأثر عمل **البرنامج** على البيئة التي يعتمد عليها هؤلاء المستفيدون.

6- وتعترف هذه السياسة بأن بعض أنشطة المساعدة الغذائية التي يضطلع بها **البرنامج** تساهم في تحقيق منافع بيئية. وتشكِّل السياسة أيضاً الإطار الذي يعمل **البرنامج** من خلاله للوفاء بالالتزامات البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بوسائل تشمل دمج الإدارة البيئية في تصميم وتنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية، والعمليات الداخلية، وفي تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للحياد المناخي.

7- وتسعى السياسة إلى تعزيز تخطيط تدخلات **البرنامج** بحيث تشتمل على تحديد وإدارة المخاطر البيئية منذ البداية. وبهذه الطريقة فإن هذه السياسة ستسهم في إرساء حلول مستدامة للأمن الغذائي والتغذوي تزداد فعاليتها من حيث التكاليف بمرور الوقت.

8- وتسترشد هذه السياسة بالدروس المستفادة من السياسة السابقة والحوار العالمي الأوسع بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية. وهي تُعبِّر عن التعقيبات المستمدة من حلقات العمل التي عقدت في المقر والمشاورات التي دارت مع المجلس التنفيذي.

---

[3] https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld

[4] فريق إدارة البيئة. 2012. *إطار للنُهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة*. نيويورك.
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2738sustainabilityfinalweb-.pdf

[5] سياسة تغيُّر المناخ التي ستُعتمد في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في فبراير/شباط 2017. (WFP/EB.1/2017/4-A).

السياق العالمي

آثار التدهور البيئي على الجوع

9- الحياة كلها مرهونة بالبيئة السليمة. ويعتمد الملايين من الأسر الريفية على خدمات النُظم الإيكولوجية[6] والموارد الطبيعية – مثل الأراضي والمياه والغابات – لكسب العيش وتحقيق الرفاه. ويؤدي التدهور البيئي في كثير من الأحيان إلى تراجع الإنتاجية الزراعية وازدياد مخاطر فشل الإنتاج المحصولي والإنتاج الحيواني[7] وما يصاحب ذلك من آثار على الأمن الغذائي والتغذوي، ولا سيما في مجتمعات الشعوب الأصلية.

10- وتعيش الأسر الحضرية الفقيرة في كثير من الأحيان في بيئات تعاني تلوثاً شديداً حيث يسهم الافتقار إلى المياه النظيفة وخدمات الإصحاح والصرف والتخلص من النفايات الصلبة في تلوث المياه والأغذية وعدم كفاية مستويات النظافة، و/أو التعرض للأمراض المحمولة بالنواقل، مثل الملاريا. وتساهم كل هذه العوامل في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

11- وتفاقم آثار التدهور البيئي الناجم عن فعل الإنسان تحديات تغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية والنزاع وتقلبات الأسعار وندرة المياه التي يواجهها السكان المحرومون من الأمن الغذائي. ويُعجِّل تغيُّر المناخ بتدهور الموارد الطبيعية، بينما تساهم الكوارث الطبيعية في تدهور النظام الإيكولوجي وفقدانه.[8] وينطوي كلاهما على عواقب وخيمة على سُبل كسب العيش.

آثار الأنشطة البشرية على البيئة

12- بُذلت جهود على امتداد عقود من الزمان لتحقيق النمو الاقتصادي القصير الأجل وأهداف التنمية الاجتماعية على حساب البيئة،[9] وغالباً ما حقق ذلك مكاسب مبكرة غير مستدامة في المدى المتوسط. ويؤدي ازدياد الطلب على الأغذية والمياه والأخشاب والمعادن والألياف والوقود، واقتران ذلك بالنمو السكاني والاستهلاك غير المستدام، واستخدام المواد الكيميائية الخطرة، إلى فرض ضغوط متزايدة على النُظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وما يرتبط بذلك من سلع وخدمات يعتمد عليها الناس جميعا، وخاصة الفقراء الريفيون. وأسفر ذلك عن تدهور واسع النطاق ولا سبيل إلى إصلاحه في بعض الأحيان – فقدان الغابات والتنوع البيولوجي، وانخفاض تنوع الموارد الوراثية، والتصحر، وتعرية التربة وتملحها، وندرة المياه، وتلوث التربة والمياه والهواء.

13- ويمكن للعمليات الإنسانية أن تخلِّف تأثيرات سلبية على البيئة إذا لم تعالج الاعتبارات البيئية معالجة وافية منذ البداية. وارتبطت بعض العمليات الإنسانية باستنفاد المياه الجوفية، وتلوث المياه، والإدارة غير الملائمة للنفايات، وفرط استخدام المواد الكيميائية أو استخدام الموارد الطبيعية بدون ضوابط.[10] وبالإضافة إلى ذلك تؤدي تحركات اللاجئين والمشردين داخلياً في كثير من الأحيان إلى تدهور النُظم الإيكولوجية المحيطة بهم واستنفاد الموارد الطبيعية داخل المخيمات وعلى مقربة منها، وزيادة التوترات والنزاعات المحتملة مع السكان المضيفين.

---

[6] يتألف النظام الإيكولوجي من كل الكائنات الحيّة – النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة – في منطقة ما، وبيئتها المادية من التربة والصخور والمعادن ومصادر المياه والغلاف الجوي المحلي، وهي تعمل معاً كوحدة واحدة. وخدمات النُظم الإيكولوجية هي مساهمات مباشرة وغير مباشرة من النُظم الإيكولوجية في تحقيق رفاه الإنسان، وتؤثر على بقاء الناس ونوعية الحياة. وتشمل توفير خدمات من قبيل الغذاء والماء؛ وتنظيم خدمات من قبيل التحكم في الفيضانات ومكافحة الأمراض؛ وخدمات المونل أو الخدمات المساندة، مثل تلقيح المحاصيل ودورات المغذيات التي تحافظ على ظروف الحياة على كوكب الأرض؛ والخدمات الثقافية، مثل المنافع الروحية والترويحية. http://www.biology-online.org/dictionary/Ecosystem

[7] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2011. *الإطار الاستراتيجي 2011-2015*. روما.

[8] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2016. *Climate change and food security: risks and responses* (تغيُّر المناخ والأمن الغذائي: المخاطر والاستجابات). روما.

[9] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2012. *توقعات البيئة العالمية 5*. نيويورك.

[10] وحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2014. *Environment and Humanitarian Action – Increasing Effectiveness, Sustainability and Accountability* (البيئة والعمل الإنساني – زيادة الفعالية والاستدامة والمساءلة). نيويورك.

الاستدامة البيئية وأهداف التنمية المستدامة

14- اعترف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة لعام 1972 رسمياً منذ ما يربو على 40 عاماً بالصلات بين البيئة والتنمية والفقر. وجري منذ ذلك الحين تعميم الاستدامة البيئية تدريجياً من خلال اتفاقات دولية رئيسية.[11] ومن المعروف تماماً الآن أن المنافع الاقتصادية والاجتماعية للتنمية ستتآكل ما لم تكن قائمة على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية خدمات النُظم الإيكولوجية. وجرى تأكيد تلك المبادئ من جديد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030[12] التي تُحدِّد أهداف التنمية المستدامة؛ وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، وهو الصك العالمي لإدارة مخاطر الكوارث؛ واتفاق باريس، الذي التزمت بموجبه كل البلدان ببذل جهود طموحة لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع تأثيراته.

الإطار 1: البيئة في أهداف التنمية المستدامة

تشكِّل الاستدامة البيئية جزءاً من خطة عام 2030 وتجري معالجتها بصفة خاصة عن طريق الأهداف التالية:

الهدف 2: القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

الهدف 9: إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

الهدف 11: جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 15: حماية النُظم الإيكولوجية البريّة وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

15- وأصبحت الجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية والمؤسسات المالية والحكومات والقطاع الخاص حالياً تستخدم نطاق واسع الضمانات البيئية والاجتماعية. وتهدف هذه الضمانات إلى تجنب وقوع أضرار بيئية لا سبيل إلى إصلاحها، والتنبؤ بالآثار الضارة على السكان المستفيدين والمجاورين، وضمان استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة مستدامة، وفي الوقت نفسه تعزيز المنافع البيئية الناتجة عن الأنشطة. وهذه شروط مُسبَّقة للقضاء على الفقر والجوع.

16- ويشكِّل إطار النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة منهجية مشتركة لدمج اعتبارات الاستدامة البيئية والاجتماعية في الإجراءات المتخذة في منظومة الأمم المتحدة، وتحسين الاتساق بين السياسات والبرامج والعمليات الداخلية في كيانات الأمم المتحدة. ويستفيد الإطار من المعايير المتفق عليها دولياً ومبادئ الاستدامة وأفضل ممارساتها، ويُعزز استخدام لغة مشتركة ونهج مشترك على امتداد منظومة الأمم المتحدة، وبالتالي تحسين كفاءة ونتائج أنشطة الأمم المتحدة.

17- ويشمل دعم الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الإدارة المسؤولة بيئياً للعمليات الداخلية في المقر. وتشكِّل ثلاثة التزامات هذا العمل: استراتيجية الأمم المتحدة للحياد المناخي لعام 2007 فيما يتعلق بإدارة انبعاثات غازات الدفيئة المنبعثة من مرافق الأمم المتحدة والناجمة عن عملياتها في مجالي النقل والسفر؛[13] ودعوة عام 2012 خلال مؤتمر ريو + 20 لمنظومة الأمم المتحدة من أجل دمج ممارسات التنمية المستدامة في إدارة المرافق والعمليات؛[14] والتزام اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة لعام 2013 بإرساء نُظم للإدارة البيئية في منظمات الأمم المتحدة.[15]

---

[11] تشمل هذه الاتفاقات، على سبيل المثال لا الحصر، تقرير برونتلاند لعام 1987: *مستقبلنا المشترك*، وإعلان ريو لعام 1992 بشأن البيئة والتنمية، وإعلان الألفية لعام 2000، وأهداف التنمية المستدامة، والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20 لعام 2012 بعنوان *المستقبل الذي نصبو إليه*، وكذلك، واعتبارا من عام 2015 تمويل التنمية: خطة عمل أديس أبابا، وخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.

[12] إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية – 2015، *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*

https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld

[13] http://www.greeningtheblue.org/sites/default/files/UNClimateNeutralStrategy.pdf

[14] http://rio20.net/en/iniciativas/the-future-we-want-final-document-of-the-rio20-conference/، الفقرة 96.

[15] لجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، مارس/آذار 2013، البند 5 من جدول الأعمال.

الحالة الراهنة في البرنامج

دعم أهداف التنمية المستدامة

18- يتبنى **البرنامج** رؤية خطة عام 2030 بشأن عالم خالٍ من الجوع في سياق تنمية مستدامة منصفة اجتماعياً ومسؤولة بيئيا. وينصب تركيز **البرنامج** على القضاء على الجوع (الهدف 2) وإرساء الشراكات لدعم تنفيذ كل أهداف التنمية المستدامة (الهدف 17).[16] وبالنظر إلى الصلات الجوهرية بين أهداف التنمية المستدامة وعدم إمكانية تحقيق الواحد منها بمعزل عن الآخر سيتعاون **البرنامج** مع الجهات الشريكة، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لتعبئة القدرات وجوانب القوة التكميلية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يشمل الأهداف المرتبطة بالبيئة الواردة في الإطار 1. وعند تصميم نهجه الخاص وعملياته الذاتية فإن **البرنامج** سيستند إلى جهود الاستدامة البيئية لمنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمات الشريكة الأخرى، وسيتعلم من ممارساتها الفضلى. ويُسلّم **البرنامج** بالحاجة إلى أن يجسد عمله كل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة – الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

الاستدامة الاجتماعية

19- يسترشد إطار الاستدامة الاجتماعية في **البرنامج** باتفاقيات الأمم المتحدة، ويشمل سياسات من قبيل تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الطفل، والمبادئ الإنسانية، وسياسة **البرنامج** للحماية الإنسانية، وسياسته بشأن المساواة بين الجنسين (2015-2020)، ومدونة قواعد السلوك في **البرنامج**، ومدونة قواعد السلوك لموردِّي الأمم المتحدة، وموجز سياسة المساءلة تجاه السكان المتضررين.[17] ويشكل النظر في هذه السياسات وغيرها من السياسات بشأن القضايا الاجتماعية[18] جزءاً من تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية **للبرنامج**[19] وعمليات الموافقة عليها في إطار الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021).

20- ويسعى **البرنامج** إلى تحقيق الحماية الاجتماعية والمنافع الاجتماعية من خلال نُهج من قبيل استراتيجية شؤون العاملين واستراتيجية رفاه الموظفين، وسياسة السلامة والصحة المهنيتين، وسياسة مكافحة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة، ومعايير السلامة الكهربائية.[20]

الاستدامة البيئية

21- وضعت أُسس المساهمة البرامجية من **البرنامج** في الاستدامة البيئية في سياسات من قبيل سياسة الحد من مخاطر الكوارث، وسياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية،[21] وسياسة تغيُّر المناخ لعام 2017. وتتضمن الإرشادات بشأن عمليات **البرنامج**، مثل أدلة اللوجستيات، وإدارة أساطيل النقل أو المرافق والشؤون الإدارية، معايير بيئية أساسية بشأن المجالات العالية المخاطر، مثل التشييد ومناولة مبيدات الآفات، ولكنها لا تُعالج الآثار البيئية الأخرى ذات الأهمية المحتملة.

---

[16] "الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021)" (WFP/EB.2/2016/4-A/1/Rev.2*).

[17] الوثائق WFP/EB.1/2004/4-C؛ وWFP/EB.1/2012/5-B/Rev.1؛ وWFP/EB.A/2015/5-A؛ والوثيقة
http://docustore.wfp.org/stellent/groups/public/documents/forms/wfp271928.pdf

[18] "خلاصة سياسات **البرنامج** المتعلقة بالخطة الاستراتيجية" (WFP/EB.2/2015/4-D).

[19] في هذه السياسة فإن الإشارات إلى الخطط الاستراتيجية القطرية تغطي كل الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، وعمليات الطوارئ المحدودة.

[20] الوثيقة WFP/EB.2/2014/4-B؛ استراتيجية رفاه الموظفين في برنامج الأغذية العالمي (2015-2019)
http://docustore.wfp.org/stellent/groups/medicalservice_content/documents/forms/wfp277747.pdf؛
وسياسة **البرنامج** بشأن السلامة والصحة المهنيتين OED2015/003 -
http://docustore.wfp.org/stellent/groups/public/documents/cd/wfp281356.pdf؛
(والإطار التنظيمي للتركيبات الكهربائية في **البرنامج** - خطوط توجيهية) Regulatory Framework for WFP Electrical Installations – Guidelines
http://docustore.wfp.org/stellent/groups/public/documents/manual_guide_proced/wfp281613.pdf

[21] سياسة **البرنامج** بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها (WFP/EB.2/2011/4-A)؛ وسياسة **البرنامج** بشأن بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية (WFP/EB.A/2015/5-C).

الالتزامات القائمة

22- التزم **البرنامج** في السنوات الأخيرة وفي السياقات المتعددة الأطراف والثنائية، بدمج اعتبارات البيئة بصورة أشمل في عمله. وكان الوصول إلى آليات تمويل من قبيل الصندوق الأخضر للمناخ وبعض مساهمات الجهات المانحة الثنائية مشروطاً بتحديث **البرنامج** لسياسته البيئية وتنفيذه للفرز والتصنيف البيئيين للأنشطة الجديدة. واستحدثت عملية مؤقتة للفرز والتصنيف البيئيين والاجتماعيين في مارس/آذار 2016 كخطوة هامة نحو الوفاء بتلك المتطلبات.

23- وفيما يتعلق بالعمليات الداخلية، ساهم **البرنامج** بدور محوري في إقرار التزام عام 2013 للجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة والمتمثل في قيام جميع وكالات الأمم المتحدة باتباع نُظم للإدارة البيئية عن طريق عمليات "تدريجية وطوعية ومرنة". وفي عام 2015، التزم **البرنامج** ببلوغ هدف الحياد المناخي للأمم المتحدة الذي دعا إلى تحقيقه الأمين العام للأمم المتحدة بحلول عام 2020.

خبرة البرنامج والدروس المستفادة في مجال الاستدامة البيئية

مبادرات الأمم المتحدة

24- شارك **البرنامج** على امتداد سنوات كثيرة في الحوار العالمي بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية، وساهم بدور واسع في أفرقة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بتنسيق من فريق إدارة البيئة ومرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.[22] ومنذ عام 2010، يشارك **البرنامج** في وضع إطار النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة، وكان من بين وكالات الأمم المتحدة السبع التي خاضت تجربة استخدام هذا الإطار في عام 2015. وشملت التوصيات المنبثقة عن التجربة تنقيح سياسة **البرنامج** البيئية لعام 1998 واعتماد المعايير وعمليات الفرز. وفي عام 2015 كان **البرنامج** من بين أربع وكالات وقع عليها الاختيار لتجريب تطوير نظام الإدارة البيئية وتنفيذه. كما كان **البرنامج** في طليعة وكالات الأمم المتحدة التي نفذت مبادرة الحياد المناخي[23] على النطاق العالمي، وتشارك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إصدار *دراسة جدوى نظام الإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة*،[24] وإعداد خطوط تدريبية وحلقات توجيهية مشتركة بين الوكالات في مجال إدارة النفايات.

التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها

25- تتعاون الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وهي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية و**البرنامج**، في مجال المسؤولية البيئية المؤسسية لرعاية التحسين المتواصل للممارسات وتدابير الإبلاغ البيئية. وعلى مستوى المقار الرئيسية يعمل منسقون من الوكالات الثلاث على النهوض باستدامة الخدمات مثل توفير الطاقة، وخدمات الطعام وإمدادات القرطاسية، والتعاقد مع متعهدين مشتركين حيثما أمكن، وتقاسم الممارسات الفضلى للتطبيق وتوسيع النطاق في روما وفي الميدان.

26- وعلى المستوى القطري فإن التعاون بشأن المسائل المواضيعية، مثل تغير المناخ، أو خسائر الأغذية وفواقدها، أو برنامج الشراء من أجل التقدم، يسهم في الاستدامة البيئية والفوائد البيئية المشتركة المستخلصة من برامج كل وكالة. وسيظل تعزيز التعاون مستنداً إلى الولايات، والمزايا النسبية، ونقاط القوى المتميزة المعنية للوكالات.

الخبرة المكتسبة من السياسة السابقة

27- بالرغم مما تحقق من إنجازات، افتقر الإطار الذي وضعه **البرنامج** في سياسته لعام 1998 إلى التمويل الكافي ولم يُطبَّق بصورة متسقة. ويحتاج **البرنامج** إلى إطار لتقييم وإدارة المخاطر والمنافع البيئية المتأصلة في أنشطة برامجه وأنشطته الداخلية بصورة منهجية، ولتعزيز الآليات المصاحبة للرصد والإبلاغ.

---

[22] بما في ذلك فريق إدارة القضايا المعني بإدارة الاستدامة البيئية، الذي يشرف على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للحياد المناخي.

[23] http://www.unsceb.org/content/action-climate-neutral-un

[24] http://www.unsceb.org/content/action-environmental-sustainability-management-un-system

أنشطة البرامج

28- يساهم كثير من أنشطة المساعدة الغذائية التي يضطلع بها **البرنامج** في عمل المجتمعات المحلية والحكومات والمجتمع المدني وسائر الشركاء في حماية الموارد الطبيعية للتمكين من تحقيق الأمن الغذائي، أو تطوير تلك الموارد أو تحسين استخدامها.[25] وتدعم التحويلات النقدية والغذائية المشروطة التي يقدمها **البرنامج** المجتمعات المحلية والحكومات في إدارة الموارد الطبيعية وفي صون النُظم الإيكولوجية. وتساهم برامج المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول[26] في تحسين صون التربة والمياه، واستصلاح الأراضي، وإعادة التحريج، واستخدام الموارد الطبيعية استخداماً مستداما.

29- وتراعي أنشطة **البرنامج** الخاصة بمواقد الطهي المتسمة بكفاءة استهلاك الوقود ومصادر الطاقة البديلة التي يشارك فيها اللاجئون، والمشردون داخليا، والمدارس، والمجتمعات المحلية المحرومة من الأمن الغذائي الاحتياجات من الطاقة وتسعى إلى تلبية تلك الاحتياجات من أجل ضمان قدرة المستفيدين على طهي الطعام واستهلاكه على نحو مأمون دون إحداث آثار سلبية على البيئة أو الصحة البشرية، ودون تعريض الناس لمخاطر تتعلق بالحماية.

30- وفي إطار دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسواق الزراعية، يزيد **البرنامج** من مشترياته المحلية من الأغذية ويشجع على زيادة جهود الحد من خسائر الأغذية على طول سلسلة القيمة. وتبعاً لسياق عمليات **البرنامج**، يمكن أن يؤدي شراء الأغذية محلياً إلى تقليل الحاجة إلى النقل وخفض تكاليفه، مما يعود بالنفع على البيئة. ويمكن لمنع خسائر ما بعد الحصاد أن يزيد من توفر الأغذية على نطاق العالم دون استهلاك موارد طبيعية إضافية.

31- ويساعد تحول **البرنامج** من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية بالفعل على الحد من أثر عمله على البيئة. من ذلك على سبيل المثال أنه في حين يختار **البرنامج** طريقة التحويل الأنسب من حيث السياق والفعالية، فإن التوسع في استخدام التحويلات القائمة على النقد يحد من بصمته البيئية ويحسن في الوقت نفسه من الكفاءة.

32- وسعت أيضا بعض برامج **البرنامج** إلى معالجة مخاطر الآثار البيئية السلبية. فقد نفذت على سبيل المثال خطط للإدارة البيئية وتقييمات للأثر البيئي في تشييد الطرق في جنوب السودان، وبناء مجمعات مستودعات ضخمة في جيبوتي، وأنشطة البنى التحتية الخاصة بالمياه في النيجر، ومبادرة الصمود الريفي في السنغال، والأنشطة الممولة من صندوق التكيُّف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. وقامت أيضا بضعة مكاتب قطرية بإعداد عملياتها الخاصة بالفرز البيئي والاجتماعي. وتتطلب السياسة البيئية الجديدة تعميم تلك المبادرات بغية إكسابها الطابع المنهجي ولضمان الاتساق.

عمليات البرنامج

33- كان **البرنامج** في عام 2008 من بين كالات الأمم المتحدة الأولى التي أبلغت عن انبعاثاتها من غازات الدفيئة العالمية وظل يقوم بذلك سنوياً منذ ذلك الحين. ومن خلال استراتيجيته[27] بشأن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، يخفِّض **البرنامج** استخدامه للطاقة في مبانيه وفي النقل والسفر من خلال مبادرات لا تنطوي على أي تكلفة ومنخفضة التكلفة.

34- وفي عام 2015، أصبح **البرنامج** محايداً مناخياً بعد شرائه ائتمانات كربون عالية الجودة من صندوق التكيف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك لمعاوضة انبعاثات غازات الدفيئة التي لم يكن بوسعه تجنبها. والمعاوضة تدبير يتخذ مؤقتاً إلى أن يغدو ممكنا، بفضل التقدم التكنولوجي، القضاء على الانبعاثات الصافية، ولا سيما في النقل. ويواصل **البرنامج** تركيزه على الخفض المطلق للانبعاثات.

35- ويوسع **البرنامج** تدريجياً تركيزه لمعالجة مجموعة أوسع من الآثار البيئية، بما في ذلك ما هو ناجم منها عن استخدام المواد الكيميائية، وإدارة المشتريات والنفايات والمياه. وعلى سبيل المثال يجري استخدام بدائل مبتكرة غير مواد التبخير مثل الأكياس

---

[25] "المساعدات الغذائية والموارد الطبيعية – استعراض موجز للخبرات المكتسبة" (WFP/EB.1/98/5/3).

[26] في عام 2014، تلقى 12.7 مليون شخص أغذية من **البرنامج** أثناء مشاركتهم في تلك البرامج.

[27] http://docustore.wfp.org/stellent/groups/public/documents/reports/WFP239723.pdf

محكمة الإغلاق للنهوض بالتخزين الآمن والفعال للسلع الزراعية. وجرى تحديد كثير من الإجراءات الداخلية لتحقيق مكاسب بيئية بصورة ظرفية. وسوف يتحقق مزيد من المنافع على نطاق واسع من خلال التنفيذ المنهجي لهذه السياسة.

الإطار 2: إجراءات البرنامج لزيادة كفاءة الموارد والامتياز في إدارة التكاليف

الطاقة – إجراء استقصاءات إلكترونية للحد من استهلاك الطاقة، وزيادة كفاءة الطاقة والتحول من الوقود الأحفوري إلى القوى النظيفة المتجددة، مثل الرياح والطاقة الشمسية، حيثما يكون ذلك فعالاً من حيث التكلفة.[28]

اللوجستيات – إعطاء الأولوية لوسائل النقل المنخفضة الانبعاثات – النقل الجوي والإسقاط الجوي هما الملاذان الأخيران.

الأساطيل – التحول إلى المركبات الأكثر كفاءة في استهلاك الوقود وترشيد استخدامها.

السفر – الحد من السفر عن طريق تقديم التدريب وعقد الاجتماعات عبر الإنترنت.

النفايات – وضع خطط لإدارة النفايات والتدريب عليها، بما يشمل النفايات الخطرة، استناداً إلى حلقات العمل اللوجستية.

المياه – توخي العناية في كمية المياه المستخدمة وتجنب التلوث.

الشراء – توفير التدريب على الشراء بالاستناد إلى نهج قائم على دورة الحياة.

الموظفون – مساعدة الموظفين في **البرنامج** بأسره على الأخذ بالسلوكيات المراعية للاستدامة وتعميق وعيهم بالآثار المباشرة التي يمكن أن تخلفها إجراءاتهم على بيئة الناس الذين يخدمهم **البرنامج** وعلى سبل عيشهم.

الأهداف

36- توفر هذه السياسة البيئية إطاراً لجهود **البرنامج** الرامية إلى حماية بيئات الناس الذين يخدمهم مع العمل في الوقت ذاته من أجل عالم متحرر من الجوع. وتُعزز السياسة التركيز على المساءلة، بهدف سد الثغرات في نُظم الإدارة القائمة من أجل ضمان تصميم أنشطة **البرنامج** على نحو سليم بيئياً يكفل تفادي إلحاق أضرار بالبيئة، وتعظيم المنافع البيئية حيثما أمكن.

37- وتهدف السياسة إلى دعم **البرنامج** وشركائه في الآتي:

1) التعزيز التدريجي لاتسام الأنشطة والعمليات بالاستدامة البيئية، وتحسين الكفاءة والحصائل بمرور الوقت؛

2) حماية البيئة ومنع التلوث عن طريق إدارة المخاطر وتعظيم الفرص البيئية في كل الأنشطة والعمليات؛

3) التقليل إلى أدنى حد من بصمة الكربون، وزيادة كفاءة العمليات في استخدام الموارد وإدارة المرافق، ولا سيما إدارة المواد والمياه والطاقة والنفايات؛

4) مواءمة نهج **البرنامج** بشأن الاستدامة البيئية مع المعايير العالمية والممارسات الدولية السليمة، بما في ذلك سياسات الجهات المانحة وتوقعاتها؛

5) تعزيز الفهم والقدرات لدى الحكومات الوطنية والشركاء المتعاونين والمورِّدين، ولا سيما المجتمعات المحلية المستفيدة، لتخطيط وتنفيذ أنشطة سليمة بيئيا من أجل الأمن الغذائي والتغذية؛

38- ويلتزم **البرنامج** بدعم هذه الأهداف لا في سياقات التنمية فحسب بل وكذلك في تدخلات الطوارئ أو التدخلات الإنسانية، ويدرك أن السياقات المختلفة تتطلب استجابات متباينة.

المبادئ التوجيهية

39- *القيم والمبادئ الأساسية* ***للبرنامج***. تُحدِّد السياسة مجموعة من المبادئ التوجيهية لدعم تنفيذها. وتتفق هذه المبادئ مع القيم والمبادئ الأساسية **للبرنامج**، مثل الإنسانية والحياد وعدم التحيُّز والاستقلال التشغيلي، ومركزية الحماية، وحقوق الإنسان، والمساءلة تجاه السكان المتضررين، ووحدة الهدف، والنزاهة والتفاني، والشراكة، والمساءلة والشفافية:[29]

[28] هذا العمل تدعمه آلية تمويل داخلية – برنامج كفاءة الطاقة – وأداة لاستقصاء الطاقة طوِّرت بالتعاون مع معجِّل الابتكار في **البرنامج**.

[29] انظر القائمة الكاملة والأوصاف المحددة للقيم الأساسية **للبرنامج** ومبادئه ومعاييره في الملحق الثاني من خطته الاستراتيجية (2017-2021).

- *المراعاة المنهجية للبيئة*. سيراعي **البرنامج** بصورة منهجية البيئة اعتباراً من المراحل الأولى في تصميم خططه الاستراتيجية القطرية وعملياته وأنشطته الأخرى، وسوف يسعى في إطار ذلك إلى فهم الارتباطات بين النظم الإيكولوجية المحلية السليمة وسُبل كسب العيش للناس الذين يخدمهم.

- *المتطلبات العالمية*. سيراعي **البرنامج**، عند تصميم أنشطته وعملياته، السياق التنظيمي المحلي وكذلك المعاهدات الدولية ذات الصلة والمعايير العالمية ومتطلبات الهيئات الإدارية في الأمم المتحدة.

- *تراتبية التخفيف*. سيعمل **البرنامج** مع المجتمعات المحلية والشركاء، سعياً في البداية إلى تجنب الآثار البيئية الضارة المترتبة على أنشطة المساعدة الغذائية والعمليات الداخلية، ثم التقليل إلى أدنى حد من تلك الآثار وتخفيف وطأتها ومعالجتها. فتجنب الآثار السلبية والحد منها مسبقاً أكثر فعالية وكفاءة من معالجتها لاحقا.

- *الاستهلاك المستدام*. سيعمل **البرنامج**، حيثما أمكن، مع الشركاء لإشراك المجتمعات المحلية في حماية الموارد الطبيعية واستخدامها استخداماً مستداما، وزيادة الوعي بالصلات بين النظم الإيكولوجية السليمة والأمن الغذائي.

- *النهج الوقائي*. إذا كان نشاط ما سيضر بصحة الإنسان أو البيئة، ينبغي اتخاذ تدابير لمنع وقوع آثاره المحتملة حتى وإن لم تتأكد تماماً بعض العلاقات بين الأسباب والآثار.[30]

- *التفكير القائم على دورة الحياة*. سيراعي **البرنامج** في تحليله للآثار البيئية المترتبة على تدخلاته كامل دورة حياة النشاط أو العملية بدءاً من الحصول على المواد الخام أو توليدها حتى تسليم السلع والخدمات المتصلة بها واستخدامها وإصلاحها وصيانتها والتخلص منها بصورة نهائية.

- *التحسين المتواصل*. سيحدِّد **البرنامج** فرص تحسين أدائه البيئي وكفاءاته في استخدام الموارد وفقاً لمبادئ إدارة المخاطر، وسوف يصمم إجراءات قابلة للتوسيع بمرور الوقت للوصول تدريجياً إلى حصائل أقوى من أجل البيئة في كل مكان.

[30] شبكة العلوم والصحة البيئية. 1998. Wingspread Statement on the Precautionary Principle (بيان وينغسبريد بشأن المبدأ الوقائي). http://www.sehn.org/wing.html

الإطار 3: المبادئ التوجيهية في الممارسة العملية

يُنفذ **البرنامج** بالفعل معظم المبادئ التوجيهية المحددة في هذه السياسة:

- يشمل النهج الثلاثي في تخطيط وتصميم أنشطة بناء القدرات، وشبكات الأمان الإنتاجية، وأنشطة الحد من المخاطر والاستعداد لها، مراعاة القضايا البيئية. ويقيِّم التحليل السياقي المتكامل على المستوى الوطني التوزيع الجغرافي لتدهور الأراضي وصلاته بانعدام الأمن الغذائي للتعرف منه على المناطق التي في حاجة إلى أنشطة للحد من المخاطر وإدارة الموارد الطبيعية. وتشمل برمجة سُبل كسب العيش الموسمية على المستوى دون الوطني تحليلاً قائماً على نوع الجنس لسُبل كسب العيش الريفية واستخدام الموارد الطبيعية، وخارطة طريق متعددة القطاعات تشمل أنشطة إدارة الموارد الطبيعية. وعلى المستوى المحلي، يُحلل التخطيط التشاركي المجتمعي الترابطات بين السكان وسُبل كسب العيش والنُظم الإيكولوجية، ويُحدِّد تدابير الاستصلاح البيئي لمعالجة الجوع وتدهور الأراضي.
- تُطَّبق تراتبية التخفيف التي تسعى أولاً إلى تجنب المخاطر والآثار ثم التقليل إلى أدنى حد من المخاطر والآثار التي لا يمكن تجنبها ثم التخفيف من حدتها وإدارتها، في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث، وإدارة الطاقة والنفايات.
- يسعى **البرنامج** وشركاؤه، من خلال مبادرته بشأن الوصول الآمن إلى الوقود ومصادر الطاقة، إلى تلبية الاحتياجات من الطاقة اللازمة للطهي من أجل دعم الأمن الغذائي على الأجل الطويل وفي نفس الوقت حماية صحة الإنسان وسلامته وبيئته. وتُطبَّق نُهج وقائية وقائمة على دورة الحياة منذ بداية وقوع أزمة ما للحيلولة دون التعرض للمخاطر المتصلة بالافتقار إلى سُبل الحصول على وقود الطهي ولمعالجة القضايا المتصلة باستخدام المساعدة الغذائية.
- تُسهم مشتريات الأغذية المحلية عبر برنامج الشراء من أجل التقدم في الحد من الأثر البيئي لأنشطة **البرنامج** من خلال تقليل متطلبات النقل. ويوضح ذلك كيف يمكن تطبيق مبادئ التفكير القائم على دورة الحياة والتحسين المتواصل عمليا.

أدوات السياسة

40- تُلزم هذه السياسة **البرنامج** بوضع مجموعة من المعايير البيئية الأساسية والحفاظ عليها، وإرساء عملية لفرز وتصنيف المخاطر البيئية، ونظام للإدارة البيئية. وهذه الالتزامات الثلاثة تجعل السياسة البيئية **للبرنامج** متفقة مع معايير الأمم المتحدة والمعايير المعترف بها دوليا. ويستفيد الإطار الذي أرسته هذه السياسة بمشاركة **البرنامج** في تصميم واختبار إطار الأمم المتحدة للاستدامة البيئية والاجتماعية.

41- *المعايير البيئية*. سيُطبق **البرنامج** المعايير البيئية العامة في تصميم وتخطيط وتنفيذ كل أنشطته وعملياته. وتشمل هذه المعايير صون التنوع البيولوجي؛ وحماية الموائل الطبيعية، بما في ذلك ضد التصحر؛ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية واستخدامها بكفاءة؛ ومنع التلوث ومكافحته؛ والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. وسوف يعمل **البرنامج** مع المورِّدين والشركاء المتعاونين لتعظيم فعالية تلك المعايير، مع الاعتراف باختلاف الجدوى، والحاجة إلى التوعية وتنمية القدرات. وسوف تُكمِّل هذه المعايير أعمال **البرنامج** ومعاييره القائمة في مجال الحماية الاجتماعية وتستفيد منها. وسوف تستفيد من المعايير الدولية، مثل مبادرة الإبلاغ العالمية، بما يتماشى مع الممارسات المقبولة عالمياً ومع ضمانات الشركاء الرئيسيين وآليات التمويل، مثل الصندوق الأخضر للمناخ، كما سيجري تطويعها مع ولاية **البرنامج** وأنشطته وعملياته. وسوف تُحدَّد المعايير في وثيقة إرشادية **للبرنامج** سيجري تحديثها ومواءمتها بانتظام مع التطورات التي ستطرأ على الحوار العالمي بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية.

42- *فرز المخاطر البيئية وتصنيفها*. سيُحسِّن **البرنامج** عمليته المؤقتة المتبعة في فرز المخاطر وتصنيفها وسيقوم بدمجها في تصميم الأنشطة في ظل الخطط الاستراتيجية القطرية. وسيجري تطبيق إجراءات الفرز على كل الأنشطة الجديدة المتعلقة بالخطط الاستراتيجية القطرية أو المبادرات المؤسسية الأخرى في بداية تصميمها. وسوف يُحدِّد الفرز مستوى الخطر البيئي للنشاط بينما سيوضح التصنيف نطاق التقييم والإدارة المطلوب للاستجابة لهذا الخطر، مع مراعاة نوع وحجم النشاط. وسيجري تصميم عملية فرز ثنائية المسار للتعبير عن مختلف الأطر الزمنية لأنشطة **البرنامج** في حالات الطوارئ وعلى الأجل الأطول. وسوف تبيَّن عملية الفرز والتصنيف في وثيقة إرشادية **للبرنامج** ستُحدِّد المسؤوليات، وتعرض تفاصيل دمج العملية في استعراض البرامج، والنظم المؤسسية المعنية الأخرى، وتشمل أدوات للدعم وقوائم مرجعية. وسوف تكون متسقة مع سياسة **البرنامج** لإدارة المخاطر المؤسسية، وسجل المخاطر المؤسسية لديه، والتوجيهات المؤسسية المنطبقة الأخرى.

43- *نظام الإدارة البيئية*. سيكفل **البرنامج** أن المبادئ والمعايير البيئية المتصلة بالسياسة تُطبَّق على العمليات الداخلية والأنشطة الجارية من خلال اعتماد نظام للإدارة البيئية بما يتفق مع المعيار ISO 14001 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وسوف يشمل نظام الإدارة البيئية استراتيجية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة ويحل محلها. وسوف يستفيد من الآليات الاستشارية والتمويلية القائمة لدعم المكاتب القطرية والشركاء في الاستجابة بفعالية للمخاطر والفرص البيئية، ولا سيما عن طريق مساعدة موظفي **البرنامج** على تحديد حلول "مفيدة للجميع" تُحقق تحسينات ذات مردودية في كفاءات الموارد والوفورات المالية. ومما سيساهم

في هذه الحلول الشراء المستدام للأغذية والسلع والخدمات باستخدام حساب التكاليف لكل دورة الحياة. وسوف يبين **البرنامج** تطوير نظام الإدارة البيئية وتنفيذه بصورة أشمل في وثيقة إرشادية تُحدِّد الخطوات الرئيسية والمسؤوليات وتشمل أدوات للدعم وقوائم مرجعية وأُطراً زمنية. وسوف يكمِّل نظام الإدارة البيئية، عن طريق تيسير التحسين المتواصل للأنشطة الجارية، عملية الفرز والتصنيف التي ستُطبَّق على العناصر التحويلية في عمل **البرنامج**.

الشراكات

44- إن الغاية الاستراتيجية 2 للخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021) – إرساء الشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة – تتفق مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. ويعمل **البرنامج** مع طائفة واسعة من الشركاء لتحقيق القضاء على الجوع ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: الحكومات الوطنية، ومنظمات الأمم المتحدة، والشركاء في العمل الإنساني، والهيئات المحلية والوطنية والدولية الأخرى، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وسوف يساهم هؤلاء الشركاء أيضاً في تنفيذ هذه السياسة ويستفيدون منها.

45- ومع تعلم **البرنامج** سبل تقليل وإدارة الآثار البيئية لبرامجه وعملياته فإنه سيتقاسم الدروس المستفادة مع الشركاء الحكوميين. وتتمتع عملية الفرز البيئي التي ينتهجها **البرنامج** بإمكانية تعزيز قدرة الحكومات الشريكة على إدماج معايير مستدامة بيئياً في تخطيط وتنفيذ أنشطة الأمن الغذائي والتغذية. وبالمثل فإن بمقدور نهج نظام الإدارة البيئية الذي ستأخذ به جميع وكالات الأمم المتحدة في نهاية المطاف أن يساعد على تعزيز الحلول المحلية العملية اللازمة لتحقيق الاستدامة، وأن يسهم في إرساء اقتصادات تتسم بقدر أكبر من الشمول والمراعاة للبيئة. وبالمقابل فإن **البرنامج** سيعتمد على الشراكات مع وحدات الخدمات التقنية في الوزارات الحكومية للحصول على المعارف المحلية اللازمة لمعالجة القضايا البيئية بصورة فعالة.

46- وعلى المستوى الدولي، يتصدر **البرنامج** صفوف الداعين إلى الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في الاستدامة البيئية والاجتماعية، ويشارك في تبادل المعارف وتطوير أفضل الممارسات. وسوف يساعد التعاون مع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، والجهات الشريكة المتعددة الأطراف الأخرى من أجل تحقيق نتائج على النطاق المطلوب في بناء قدرة **البرنامج** على تحقيق حصائل مستدامة بيئيا. وسوف يساهم تنفيذ نُهج مشتركة من قبيل النُهج التي يتيحها المعيار 14001 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس في مواصلة التحسين وتعزيز الشفافية في أُطر **البرنامج** وعملياته البيئية.

47- ويمثل تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أولوية أخرى **للبرنامج**. ويوفِّر هؤلاء الشركاء معارف محلية أساسية وقدرات تقنية وعلاقات مع المجتمعات المحلية يمكن أن تدعم تحقيق نتائج سليمة بيئيا. ويمثل الشركاء من القطاع الخاص أيضاً عناصر تمكينية حاسمة، سواء أكانوا مورِّدين في المراحل الأولى للإنتاج أو وكلاء للنقل في مراحل ما بعد الإنتاج. وسوف يعمل **البرنامج** مع هؤلاء الشركاء لتطبيق السياسة البيئية تطبيقاً بناءً ومرنا، مع مراعاة سياقات العمل المحلية. وسوف تنفذ السياسة على مراحل تناسب تنمية القدرات وتركز على أكبر المخاطر في البداية.

48- والأهم أن علاقات الشراكة مع المجتمعات المحلية المستفيدة لن تفسح المجال فقط أمام المستفيدين للمشاركة في تحديد وحل القضايا البيئية التي يواجهونها، بل ستساهم أيضاً في تمكينهم وزيادة قدرتهم على الصمود في وجه التدهور البيئي في إطار جهود **البرنامج** الشاملة للقضاء على الجوع.

التنفيذ والتدريب والمساءلة

49- سيستفيد تنفيذ السياسة الجديدة من الدروس المستخلصة من سياسة عام 1998 بشأن الحاجة إلى موارد من أجل التطبيق المنهجي ومن أجل آليات الرصد والإبلاغ.

50- وتنطوي السياسة البيئية على آثار مباشرة على مكاتب **البرنامج** القطرية ومكاتبه الإقليمية ومقره الرئيسي. وستنشأ هذه الآثار تدريجيا. وانطلاقاً من الترتيبات القائمة، ستُنفذ السياسة على مرحلتين:

- خلال السنوات الثلاث الأولى،[31] ستوضع، بالتشاور مع المكاتب الإقليمية والقطرية، إجراءات ونُظم وسيجري اختبارها وتحسينها. وستُصاغ خطوط توجيهية وأدوات، وسيجري تقييم القدرات الداخلية وإطلاق أنشطة التدريب. وستمثل البلدان الرائدة سياقات تشغيلية مختلفة وأنواع ونطاقات متباينة من الأنشطة. وسينصب التركيز الأولي على البلدان التي تبرز فيها القضايا البيئية، مثل تدهور التربة أو إزالة الغابات أو استنفاد موارد المياه، أو التي يمكن أن يكون فيها لأنشطة **البرنامج** آثار سلبية هامة، مثل التسبب عن غير قصد في توليد نفايات خطرة.
- وبعد هذه المرحلة الأوَّلية، ستُطبَّق إجراءات ونُظم موحَّدة في كل العمليات القطرية. وسيجري توسيع نطاق التدريب. وستحلل نتائج الفرز، وستحدد استعراضات منتظمة المجالات المثيرة للقلق والتحسينات الأخرى وأفضل الممارسات من أجل التعميم بما يتفق مع التحسين المتواصل.

51- وتشمل الإجراءات والنُظم التي سيجري وضعها ما يلي:

- *عملية فرز وتصنيف بيئي للأنشطة والعمليات الجديدة*. سيجري تحسين العملية المؤقتة التي أنشئت في مطلع عام 2016 بالاستناد إلى تعليقات المديرين في **البرنامج** وموظفيه الميدانيين قبل دمجها في تصميم أنشطة الخطط الاستراتيجية القطرية. وسيجري تجميع الإرشادات وأدوات الفرز والتصنيف في أدلة. وسوف تصمَّم الأدوات على نحو يتيح الاستقلالية في استخدامها بدعم من المقر حسب اللزوم.
- *نظام للإدارة البيئية في الأنشطة والعمليات الجارية*. يجري حالياً تجريب نظام للإدارة البيئية في المكتب القطري التابع **للبرنامج** في كينيا بالاستناد إلى متطلبات معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 14001 لعام 2015. وسيجري إعداد برامج تدريبية ووثائق أثناء المرحلة التجريبية. وسيبدأ التنفيذ في مواقع محدَّدة تدريجياً على مدى عدة سنوات. وسوف تُدمج إرشادات نظام الإدارة البيئية لكل مجال وظيفي – اللوجستيات، والشؤون الإدارية، وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها – في إجراءات التشغيل الموحَّدة.

52- وستنير المعايير البيئية كل الأنشطة والعمليات بالمعلومات وتدعم المكاتب القطرية في تصميم خطط استراتيجية قطرية سليمة بيئياً وملائمة للسياقات القطرية. وستكفل المكاتب القطرية، بدعم من المقر والمكاتب الإقليمية، فرز وتصنيف كل الأنشطة الجديدة، وإجراء التقييمات الضرورية، وتنفيذ تدابير التخفيف أو التحسين المناسبة. وستُدرج مؤشرات بيئية في نُظم الرصد القائمة في البلدان التي تواجه فيها البيئة مخاطر خاصة.

53- وسوف تستخدم شُعب المقر، والمكاتب الإقليمية والقطرية، نظام الإدارة البيئية للتحقق من السلامة البيئية لممارساتها. والخطوة الأولى في نظام الإدارة البيئية هي إجراء استعراض بيئي أساسي لتوثيق المخاطر والفرص والالتزامات والممارسات الراهنة. وتُعمم بعد ذلك إجراءات تيسير الحماية البيئية وتحقيق كفاءة استخدام الموارد في الأدلة التشغيلية، وسوف تُسند المسؤولية عن التنفيذ والنتائج إلى مستويات ملائمة من الموظفين، وستُتخذ ترتيبات بشأن الاستعراض الدوري وتقديم التقارير. ويتطلب نظام الإدارة البيئية إجراءات بيئية تراعي سياق عمل **البرنامج** وتحقق تحسينات تدريجية.

54- وسوف تعالج المخاطر البيئية في عمليات الطوارئ في البداية من خلال إجراءات التشغيل الموحَّدة وتدابير الاستعداد، مع تجنب المخاطر قدر المستطاع منذ البداية. وإذا اكتشفت أثناء عملية الفرز السريع أي مخاطر عالية غير معالجة، وستدمج إجراءات وقائية أو علاجية حيثما أمكن عمليا، وستدرج الدروس المستفادة في إجراءات التشغيل الموحدة وتدابير الاستعداد قبل العمليات المقبلة. ولن يساعد هذا النهج فقط على تجنب الضرر البيئي أثناء الاستجابة للطوارئ، بل سيحسن أيضاً الحصائل البيئية في أعقاب الكوارث السريعة الظهور.

55- وسيكون من الأساسي تنمية القدرات من أجل نجاح التنفيذ. وسوف يتراوح ذلك بين التوعية وتشجيع السلوك المستدام لدى جميع الموظفين لتيسير الشراء المستدام، وكفالة تدريب الأخصائيين التقنيين والمديرين على المعايير وإجراءات الفرز والتصنيف.

[31] ستُدرج الأطر الزمنية في خطة النشر الخاصة بالسياسة.

وسوف يساهم تعزيز قدرات موظفي **البرنامج** وموظفي الشركاء، قدر الإمكان، على زيادة جودة التقييمات، وسيسهم ذلك في استدامة تدخلات **البرنامج** وكفاءتها من حيث التكلفة.

56- وسيجري رصد الامتثال للسياسة البيئية والإبلاغ عنه من خلال التقارير الموحدة عن المشروعات، ومن خلال تقرير الأداء السنوي وآليات الإبلاغ ذات الصلة في الأمم المتحدة، بما لا يتعارض مع سياسة **البرنامج** بشأن الكشف عن المعلومات. وستسجَّل المكاتب القطرية متطلبات تصنيف المخاطر ومتابعتها المتعلقة بالأنشطة المفروزة في نظام الموافقة على المشروعات أو خطط الإدارة التشغيلية القطرية، حسب الاقتضاء، وستستعرضها الوحدات التقنية في المقر. وأدرجت نتيجة بيئية شاملة لعدة قطاعات ومؤشران في إطار النتائج المؤسسية، وسوف ييسر ذلك رصد تنفيذ السياسة البيئية. وفيما يتعلق بالعمليات الداخلية، سيجري الإبلاغ عن نتائج نظام الإدارة البيئية ورصدها سنوياً من خلال مؤشرات محسَّنة في تقرير الأداء السنوي وآليات الإبلاغ التي وضعها فريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة على نطاق الأمم المتحدة. وستخضع السياسة للتقييم لتقدير مدى فعاليتها في غضون أربع إلى ست سنوات، وفقاً لقواعد **البرنامج**.[32] وسيأخذ مثل هذا التقييم في الحسبان نتائج أي عمليات داخلية للمراجعة والاستعراض.

اعتبارات التمويل والموارد

57- يتوقف حصول **البرنامج** على تمويل كبير متعدد الأطراف ومن الجهات المانحة الأخرى على وجود سياسة بيئية فعالة. وسوف يتطلب التنفيذ الفعال للسياسة الجديدة موارد مالية ووقتاً من الموظفين لإنشاء وإدارة عملية الفرز والتصنيف ونظام الإدارة البيئية على الأجل الطويل. ولن تتحقق أهداف السياسة بدون موارد كافية.

58- وسوف تشمل التكاليف المتعلقة بعملية الفرز والتصنيف تكاليف وضع خطوط توجيهية وتطوير أدوات، وتدريب الموظفين وتقديم الدعم التقني. ويمكن تعميم بعض المهارات في الأدوار القائمة؛ وحيثما تعذر ذلك يجب الحصول على مزيد من الخبرة المتخصصة من خارج **البرنامج**. وسوف يحتاج الفرز الأوَّلي وتنسيق إجراء تقييمات بيئية أكثر تعمقا، إن اقتضت الحاجة ذلك، وقتاً من الموظفين. وسيلزم أيضاً تمويل تكاليف أي تقييمات إضافية وما سينشأ عنها من متطلبات تخفيفية للأنشطة الفردية. وسيتم استطلاع إمكانية الاستعانة بتدابير للانتداب والدعم من الشركاء الاحتياطيين للمساعدة على تلبية الاحتياجات الخاصة وتعزيز التعليم المشترك.

59- وفيما يتعلق بإدارة المرافق والعمليات، يمكن تنفيذ كثير من إجراءات كفاءة الموارد بتكلفة زهيدة أو بدون أي تكلفة مباشرة بخلاف وقت عمل الموظفين؛ وسوف يغطي معظمها تكاليف الاستثمار فيها؛ وسوف يتطلب غيرها استثمارات إضافية. والتزم **البرنامج** من قبل بإعطاء الأولوية للإجراءات الفعالة من حيث التكلفة التي يبلغ متوسط فترات استرداد تكاليفها ثلاث سنوات.[33] ويتطلب ذلك أيضاً استثماراً في نُظم إدارة البيانات المحسَّنة القادرة على تسجيل بيانات الأنشطة بطريقة فعالة، وكذلك في ممارسات تحديد إجراءات التحسين.

الاستنتاج

60- سيكفل تنفيذ هذه السياسة تدريجياً مساهمة خطط **البرنامج** الاستراتيجية القطرية وعمليات الدعم التي يقوم بها في تحقيق الاستدامة البيئية في المجتمعات المحلية التي يخدمها **البرنامج**. وسوف يمكِّن تعميم السياسة في ممارسات **البرنامج** أيضاً قوته العاملة من اكتساب مهارات ومعارف إضافية. وسيُعزز دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط داخل **البرنامج** جودة أنشطته وفعاليتها التكاليفية بمرور الوقت. بيد أن الأفضل من حيث الكفاءة والفعالية على حد سواء هو تجنب الأضرار البيئية اليوم بدلاً من محاولة إصلاحها في المستقبل.

[32] "سياسة التقييم (2016-2021)" (WFP/EB.2/2015/4-A/Rev.1).

[33] تبيَّن من دراسة استطلاعية أُجريت في عام 2013 أن تنفيذ نظام للإدارة البيئية يمكن أن يحقق وفورات سنوية تتراوح بين 16 و20 مليون دولار أمريكي.